

Distr.: General
12 December 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة عشرة

٢٧ شباط/فبراير - ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٢ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق

الإنسان وتقريراً مفوضية الأمم المتحدة لحقوق

الإنسان والأمين العام

لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة

الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة

عام ٢٠٠٠: "المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في

القرن الحادي والعشرين": تعميم مراعاة المنظور الجنساني،

وأوضاع المرأة، ومسائل برنامجية

تقرير هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة

الأمم المتحدة للمرأة) عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني

لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة

مذكرة من الأمين العام

موجز

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه إلى لجنة وضع المرأة، تقرير هيئة الأمم المتحدة

للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) عن أنشطة صندوق الأمم

المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، الذي جرى

إعداده عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦٦/٥٠.

* E/CN.6.2012/1



تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة

أولاً - المقدمة

١ - صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة آلية رائدة متعددة الأطراف لتقديم المنح، معنية بدعم جهود الحكومات والمنظمات غير الحكومية الرامية إلى إنهاء العنف ضد النساء والبنات، على المستويين الوطني والمحلي. وتتولى هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، نيابة عن منظومة الأمم المتحدة، إدارة الصندوق الذي أسس في عام ١٩٩٦. بموجب قرار الجمعية العامة ١٦٦/٥٠. وقدم الصندوق حتى تاريخه، الدعم لمبادرات بلغ عددها ٣٣٩ مبادرة، في ١٢٧ بلدا وإقليما، من خلال تقديم منح يزيد مجموعها على ٧٨,٤ مليون دولار.

٢ - ويوضح هذا التقرير، المقدم إلى لجنة وضع المرأة في دورتها السادسة والخمسين، وإلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة عشرة، التقدم الذي أحرزه الصندوق الاستئماني والإنجازات التي حققها في عام ٢٠١١.

ثانياً - المعلومات الأساسية والسياق

٣ - يشهد المجتمع الدولي فرصة تاريخية لتعزيز التقدم تجاه إنهاء العنف ضد النساء والبنات. وشهدت السنوات الخمس وعشرين الماضية، ارتفاعاً في متوسط العمر المتوقع للإناث وتراجعا في الفجوات بين الجنسين في مجال التعليم وتوسعا في الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة^(١). ونفذت في الفترة نفسها إصلاحات قانونية ملموسة تحدم حقوق المرأة. وعلى الصعيد العالمي، أدرج ١٣٩ بلدا ضمانات للمساواة بين الجنسين في الدستور، وسنّ ١٢٥ بلدا قوانين خاصة بتجريم العنف العائلي^(٢). ويجري تعزيز تلك القوانين على الصعيد الدولي، من خلال قرارات متتالية للجمعية العامة ومجلس الأمن^(٣)، تدعو إلى تكثيف العمل وتوصي باتخاذ نهج متعددة القطاعات ومستدامة لإنهاء العنف ضد النساء والبنات.

(١) انظر، *World Development Report 2012: World Development Report 2012: Gender Equality and Development*، واشنطن العاصمة، البنك الدولي.

(٢) انظر. *In Pursuit of Justice: Progress of the World's Women 2011-2012*. نيويورك، هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

(٣) قرارات الجمعية العامة ١٤٣/٦١ و ١٣٣/٦٢ و ١٥٥/٦٣ و ١٣٧/٦٤، وقرار مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩).

٤ - ولا يزال الصندوق الاستئماني، وهو يحتفل بمرور ١٥ عاما على تأسيسه، قادرا على توظيف الزخم العالمي الحالي، من خلال استثماراته، لإنهاء العنف ضد النساء والبنات. وتشير قرارات متعاقبة اتخذتها الجمعية العامة حتى وقت قريب، في عام ٢٠١٠، بشكل صريح إلى الأهمية القصوى لتعزيز فعالية الصندوق الاستئماني، بوصفه آلية تمويل شاملة للمنظومة، وتؤكد مجددا الهدف الذي حددته حملة "اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة" التي أطلقها الأمين العام، المتمثل في جمع ١٠٠ مليون دولار سنويا للصندوق، حتى عام ٢٠١٥، من أجل تقديم المنح. ويرتبط ذلك الرقم المعياري البالغ ١٠٠ مليون دولار، بالموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويبرز أهمية إنهاء العنف ضد النساء والبنات من أجل تحقيق تلك الأهداف.

٥ - ويتركز اهتمام الصندوق الاستئماني، الذي يسترشد بالخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ المعروفة باسم "رؤيا ٢٠١٥"، على ثلاث أولويات رئيسية، هي: ترجمة تعهدات السياسات إلى واقع للنساء والبنات، وتوليد المعارف بشأن ما يصلح لإنهاء العنف المستشري ضد النساء والبنات، وبناء شراكات جديدة للصندوق وتعزيز ملكيته والالتزام تجاهه على نطاق منظومة الأمم المتحدة وفي خارجها. وتوزع الفقرات من ٦ إلى ٣٦ أدناه، التقدم الذي أحرزه الصندوق في عام ٢٠١١ تجاه تحقيق تلك الأولويات.

ثالثا - ترجمة الوعود إلى ممارسات

٦ - مثل الصندوق الاستئماني منذ تأسيسه، آلية عالمية رئيسية لتحويل تعهدات الحكومات بإنهاء العنف ضد المرأة إلى التزامات محددة في الميزانية وفي السياسات، من خلال تحسن نوعية الدعم المتاح لتنفيذ برامج فعالة في الميدان، وزيادة حجمه.

٧ - وبنهاية عام ٢٠١١، ضمت حافظة الصندوق الاستئماني ٩٦ منحة جارية، بلغ مجموع قيمتها ٦١ مليون دولار، تغطي ٨٦ بلدا ومنطقة. وكانت حافظة منطقة أفريقيا هي الأكبر حجما (٣٢ في المائة)، تليها حافظة آسيا ومنطقة المحيط الهادئ (٢٥ في المائة)، ثم حافظة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (١٩ في المائة)، فحافظة وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة (١٢ في المائة). وكانت حافظة منطقة الدول العربية هي الأصغر حجما (٥ في المائة)، بينما بلغت حصة البرامج الشاملة لعدة مناطق ٧ في المائة من إجمالي حافظة الصندوق. ويدعم الصندوق برامج تابعة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، يبلغ عددها ١٢ برنامجا، قدم لها منحا بلغ مجموعها ١٠,٨ ملايين دولار، بغية دعم مبادرات حيوية لمنع العنف ضد النساء والبنات والتصدي له. والوكالات الرائدة لهذه البرامج هي: صندوق الأمم المتحدة للسكان، ٦ برامج، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٤ برامج، وكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، برنامج واحد.

٨ - ولأغراض معالجة الفجوات الواسعة التي تفصل الالتزامات عن اتخاذ الإجراءات لإنهاء العنف ضد النساء والبنات، ركز الصندوق الاستئماني اهتمامه في المجال الاستراتيجي على دعم تطبيق القوانين والسياسات وخطط العمل. ومنحت الأولوية للمبادرات التي تشارك فيها أطراف فاعلة متعددة وتشجع على قيام شراكات وسط الأطراف المؤثرة الرئيسية. وعلى نحو ما يرد أدناه، تعمل الجهات النشطة المتلقية للمنح، التي قدم لها الصندوق الدعم في عام ٢٠١١، على تعزيز خدمات الوقاية الأولية وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة إلى الناجيات من العنف وبناء القدرات المؤسسية للمستجيبين الأوائل. ويركز الصندوق اهتمامه بشكل خاص على البرامج التي تعالج التقاء مسارات العنف ضد المرأة وفيرس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، علاوة على البرامج التي تفيده المرأة في المجتمعات التي في حالة نزاع أو ما بعد نزاع أو في حالة انتقالية. ويشمل عمل البرامج المدعومة من الصندوق عدة قطاعات في العادة، ويصل إلى الفئات الضعيفة من السكان بصفة خاصة، بما في ذلك المرأة الريفية، والفتيات المراهقات والمجتمعات الأصلية.

٩ - وتسفر استثمارات الصندوق الاستئماني عن نتائج واعدة فيما يختص بإنهاء العنف ضد النساء والبنات. وتعمل الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بشكل مضطرب على توسيع مشاريع الجهات المتلقية للمنح واستنساخها من أجل تعظيم فعالية تدخلاتها، من منطلق إدراكها لنجاح تلك المبادرات. وفي عام ٢٠١١، دعمت وزارتا العدل والصحة في شيلي استنساخ دليل إرشادي أعده الشريك المنفذ المحلي لمعهد بروموندو (Promundo Instituto) المتلقي لمنحة الصندوق الاستئماني، واعتمدته لأغراض مواصلة جهود الحكومة الرامية إلى إشراك الشباب في إنهاء العنف ضد النساء والبنات على نطاق البلد. واعتمد مكتب اليونيسيف الإقليمي للأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي، في بنما، بعض عناصر الحملة الترويجية ونموذج التدخل، فيما يتعلق بالاعتداء الجنسي على الأطفال وسفاح المحارم وفيرس نقص المناعة البشرية، لمعهد الدراسات الجنسانية والإنمائية، وأدجها في برامجها. وبالمثل، أصبحت البحوث الاستكشافية عن العنف ضد المرأة وفيرس نقص المناعة البشرية والإيدز، التي تجريها جمعية المرأة والصحة (Clectiva Mujer y Salud) المتلقية لمنحة الصندوق، في منطقة الحدود بين هايتي والجمهورية الدومينيكية، هدفا للاستنساخ من قبل شركة متعددة القوميات على الحدود بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك. وبالإضافة إلى ذلك، تستخدم ٦٠ منظمة غير حكومية على مستوى المنطقة، دليل تدريب متخصص أعدته منظمة أو كسفام البريطانية ومنظمة كفي (KAFA) اللبنانية عن كيفية إشراك الرجال والأولاد في عمليات الوقاية.

١٠ - ويتزايد باضطراد الاعتراف على الصعيد العالمي بأنشطة الجهات المتلقية لمنح الصندوق الاستثماري ونماذج برامجها، باعتبارها من أفضل الممارسات في مجال التصدي للعنف ضد النساء والبنات. وفي تموز/يوليه ٢٠١١، حظيت جهود وسائط الإعلام الاجتماعية التي تبذلها منظمة 'بريكثرو' (Breakthrough) لحقوق الإنسان، من خلال حملة "إقرع الجرس" (Bell Bajao) المتعددة الوسائط، باعتراف جمعية استخدام التكنولوجيا للأغراض الاجتماعية والتعبوية في الهند، باعتبارها صالحة لأن تكون موضوع دراسة حالة إفرادية عن أنشطة الدعوة الفعالة. واستند هذا الاعتراف إلى الطرائق الشاملة والابتكارية التي يستخدم بها متلقو المنح وسائط الإعلام وتنظيمات المجتمعات المحلية لحشد الجهود الشعبية من أجل خفض العنف وتخفيف الوصمة ضد النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبالإضافة إلى ذلك، حظيت منظمة مساعدة أطفال مملديف، التي أسستها وزارة الشؤون الجنسانية وشؤون المرأة، والمتلقية لمنحة من الصندوق، باعتراف المنظمة الدولية لمساعدة الأطفال بأن شراكتها النموذجية بين شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية والمنظمات غير الحكومية ومشاركتها النشطة مع الأطفال في إنشاء الخط الهاتفي الساخن، تندرج ضمن أفضل الممارسات أيضا.

الوقاية الأولية

١١ - ويقدم الصندوق الاستثماري الدعم لمبادرات مستدامة طويلة الأجل تستهدف الأسباب الجذرية للعنف ضد المرأة، من منطلق إدراكه أن الآثار القصيرة والطويلة الأجل لذلك العنف تلحق ضررا بليغا بالمجتمعات، وأن العنف يجب ألا يحدث في الأساس. ويركز كثير من الجهات المتلقية لمنح الصندوق جهوده وموارده على منع "تداعيات" العنف الضارة بالنماء الاجتماعي للأطفال والعائلات والطوائف والمجتمعات بصفة عامة. ولا تقتصر تلك المبادرات على إشراك الرجال والأولاد في منع العنف، بل تشرك قرى ومقاطعات وطوائف كاملة في الجهود الرامية إلى الحيلولة دون حدوث العنف.

١٢ - وتنفذ منظمة "يوث ستار" (Youth Star) الكمبودية، بدعم من الصندوق الاستثماري، مشروعاً نموذجياً يشرك الشباب في عمليات لمنع العنف القائم على نوع الجنس، من خلال تشجيع خريجي الجامعات على التطوع بخدماتهم في ٢٠ مقاطعة ريفية على امتداد البلد، من أجل التوعية بالحقوق المتساوية للنساء والرجال، ورسم خطط عمل محلية لمكافحة العنف العائلي والأشكال الأخرى من العنف القائم على نوع الجنس. وتعمل منظمة "المساواة الآن" (Equality Now) وشركاؤها المنفذون على الصعيد المحلي في زامبيا، على تأسيس شبكات مكونة من الأولاد في خمس مدارس، تضم كل شبكة منها زهاء

١٠٠ عضو، من أجل التصدي للقوالب النمطية التي تقر العنف ضد البنات. وتعمل تلك الشبكات بصورة فعالة مع وسائط الإعلام، وتتحدث عن جهودها الرامية إلى إنهاء العنف الجنسي الذي يمارس ضد البنات عبر أكثر من ١٢ برنامجاً إذاعياً. وفي ترينيداد وتوباغو، يعالج معهد الدراسات الجنسانية والإنمائية مسألة الانقسام المستمر في جهود التصدي للعنف الجنسي وإساءة معاملة الأطفال وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويجمع بيانات بالغة الأهمية عن إصابات الإيدز وسط البنات الناجيات من العنف الجنسي. وتوفر حلقات عمل جاذبة للشباب وتشارك فيها أكثر من ٤٠٠ تلميذ من مدراس ابتدائية وثانوية على نطاق ترينيداد وتوباغو، معلومات حيوية للأطفال بشأن الاعتداء الجنسي وسفاح المحارم والآثار المترتبة عليهما من حيث الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وفي عام ٢٠١١، أدخلت وزارة الشعب والتنمية الاجتماعية نموذج التدخل الذي أعدته الجهة المتلقية لمنحة الصندوق الاستئماني، والتوصيات التي قدمتها، ضمن جهود الحكومة الرامية إلى تنقيح سياساتها المتعلقة بالاعتداء الجنسي على الأطفال وسفاح المحارم، وتحسينها على الصعيد الوطني.

١٣ - وتستخدم الجهات المتلقية لمنح الصندوق الاستئماني في بلدان مثل البوسنة والهرسك وبيرو، استراتيجيات لتمكين النساء والبنات اللاتي يعانين أشكال متعددة ومتداخلة من التمييز، وتنفذ برامج تعالج بصورة شاملة جوانب عدم المساواة المترسخة الجذور، التي تسهم في حدوث العنف. وفي البوسنة والهرسك، تعمل منظمة "الحقوق للجميع" (Rights for All) على بناء قدرات نساء طائفة الروما، كي يستطعن الوصول إلى أجهزة العدالة وعمليات صنع القرار، وذلك من خلال توفير الدعم شبه القانوني لزهاء ١٠٠ امرأة من الناجيات من العنف ورعاية ١٢ امرأة من الكوادر القيادية لتلك الطائفة. وساهمت المنظمة المتلقية لمنحة من الصندوق الاستئماني في قيام حوار مع مؤسسات الدولة بشأن الوضع الاجتماعي لنساء الروما، لأول مرة في البوسنة والهرسك. وفي بيرو، تقوم رابطة الاتصالات الاجتماعية في كالانديا بتدريب شباب الشعوب الأصلية والشباب المنحدرين من أصول أفريقية ليؤدوا أدواراً قيادية في حركة لمكافحة العنف، وتمكينهم من التعامل المباشر مع الحكومات المحلية وحكومات المناطق من أجل تنفيذ خطط عمل تتعلق بحقوق المراهقين في مدينة بيورا. وأشركت الرابطة المتلقية لمنحة من الصندوق الاستئماني في جهودها، زهاء ٩٠ من مسؤولي القطاع العام في مناطق الشعوب الأصلية، على نحو يكفل إدماج النموذج الفريد المشترك بين الثقافات الذي وضعته من أجل منع العنف، بصورة منهجية على الصعيد المحلي، حيث يستطيع أن يحقق أكبر أثر في الحياة اليومية لأفراد تلك الطوائف.

توسيع نطاق حصول الناجيات من العنف على خدمات الدعم

١٤ - يدعم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الاستجابات المنسقة الشاملة والمتعددة القطاعات، التي تلبي الاحتياجات المترابطة للناجيات من العنف، بما في ذلك توفير الخدمات الصحية والدعم النفسي والاجتماعي والتمثيل القانوني والعمالة وفرص التدريب.

١٥ - و في جميع المناطق، يدعم الصندوق الاستئماني المشاريع التي يتركز اهتمامها على مسائل تمكين المراهقات وتنمية إمكاناتهن الوقائية من خلال توفير الخدمات الحيوية. وفي طاجيكستان، يسد مركز حقوق الطفل فجوة كبيرة في مجال توفير خدمات الدعم للبنات المتضررات من الاستغلال الجنسي والزواج المبكر والاتجار بالبشر في الفئة العمرية ١٠-١٨ سنة، أو المعرضات لتلك المخاطر. ولكي يعزز المركز المتلقي لمنحة من الصندوق الاستئماني قدرة النظام القائم لحماية الأطفال، عمد إلى تأسيس شبكة من ١٠ منظمات غير حكومية لتقوم بإحالة تلك الحالات في المقاطعات المحلية على نطاق طاجيكستان. وجرى في غضون ٣ شهور فقط، توفير المساعدة لأكثر من ٣٣٠ بنتا، مما يدل على حدوث تحسن ملموس في إنجاز الخدمات المتعلقة بهذه الفئة المستهدفة. وفي بوليفيا، تتولي رابطة كونا لرعاية الأطفال زيادة برنامج فريد يتنقل على مدار الساعة ويوفر خدمات منع العنف والتدخل وإعادة الإدماج والتمكين، للمراهقات المشردات في شوارع المدن ذات معدلات الجريمة الأعلى في البلد. وقامت الرابطة المتلقية لمنحة من الصندوق الاستئماني، والتي تعمل ضمن شبكة من ١٦ مؤسسة حكومية وغير حكومية معنية بالدعوة لحقوق البنات المعرضات للمخاطر في مدينة إل آلتو، بصياغة عدد من مشروعات القوانين وتقديمها إلى الجهاز التشريعي في بوليفيا، بهدف منع العنف ضد تلك الفئة الضعيفة من السكان.

١٦ - وتعمل المنظمة الدولية لرعاية الناجيات من الاعتداءات بالأحماض، بمساعدة منحة من الصندوق الاستئماني، على تنفيذ استراتيجية شاملة ترمي إلى وضع حد للعنف ضد المرأة الناجم عن حروق الأحماض في أوغندا وكمبوديا ونيبال. ولأغراض تعزيز إمكانية حصول الناجيات على خدمات إعادة التأهيل، طور الشركاء المنفذون على الصعيد المحلي قاعدة بيانات مركزية فريدة من أجل رصد حوادث العنف الناجم عن الاعتداءات بالأحماض وغيرها من الحروق الأخرى، وتحديد أسبابها ودرجة الإصابة ومنطقة الاعتداء وعمر الضحية.

١٧ - ويشير إيصال الخدمات إلى الناجيات من العنف اللاتي يعشن في مناطق في حالة نزاع أو ما بعد نزاع أو عدم استقرار، مجموعة معقدة من التحديات التي تتطلب تدخلات مبتكرة. وتقوم اللجنة الوطنية للعمل الاجتماعي في سيراليون، بدعم من الصندوق الاستئماني، بتنفيذ

إحدى أوائل مبادرات جبر الضرر في تاريخ البلد، وهي معنية بالناجيات من العنف الجنسي على وجه التحديد. ويعزز ذلك المشروع المساءلة عن الجرائم المرتبطة بجنس معين في حالات النزاع، ويشكل نموذجاً يراعي الفوارق بين الجنسين لجبر الضرر عقب انتهاء النزاع. وعلى مستوى المجتمعات المحلية والمقاطعات في ليبيريا، تسعى منظمة العمل من أجل المعونة إلى تعزيز تنسيق جهود الأطراف الفاعلة في مجال الحماية في مقاطعتي ريفر غي وجراند غيديه، حيث أدت دوراً فاعلاً في تشجيع الجهد المشترك للدعم والرصد ومتابعة حالات العنف ضد النساء والبنات.

تأمين التزامات الميزانية والسياسات المتعلقة بالتنفيذ

١٨ - يدعم الصندوق الاستثماري مشاريع تسد فجوات أساسية في تنفيذ القوانين والسياسات التي تعالج العنف ضد المرأة، وتتراوح بين العمليات الموحدة لجمع البيانات والدعوة السياسية إلى تطوير قدرات المسؤولين الحكوميين وغيرهم من الأطراف المؤثرة الأخرى المكلفة بتنفيذ القوانين وإنفاذها.

١٩ - وتعمل جميع الجهات المتلقية لمنح الصندوق تقريباً، على تعزيز القدرات المؤسسية والمهنية للمكلفين بتنفيذ القوانين والسياسات وخطط العمل المتعلقة بإنهاء العنف ضد المرأة. وفي سورينام، تتولى مؤسسة إيلسي هينار (Ilse Henar) لحقوق المرأة، بالاشتراك مع الحكومة والقطاع الخاص والنقابات، تنفيذ نموذج تجربي يعالج التحرش الجنسي في موقع العمل. وأعدت المؤسسة المتلقية لمنحة من الصندوق، مدونة سلوك، هي الأولى من نوعها، يجري تطبيقها في ١٠ شركات في منطقة العاصمة. وكانت استجابة القطاع الخاص إيجابية لدرجة أن بعض الشركات فرضت على جميع موظفيها حضور دورات إلزامية للتوعية بشأن التحرش الجنسي، يجري تنظيمها كجزء من عملية تنفيذ المدونة. وكان لصدى جهود تلك المؤسسة أيضاً أثره في تمكين أعضاء اتحاد نقابات العاملين في الخطوط الجوية لسورينام، من إدخال بند يتعلق بتطبيق تدابير وقائية ضد التحرش الجنسي في موقع العمل في وثيقة الاتحاد الخاصة بالتفاوض الجماعي.

٢٠ - وتعمل الجهات المتلقية لمنح الصندوق أيضاً على تطوير فهم الأطراف الفاعلة الرئيسية في الحكومة للروابط بين العنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبناء قدرتهم على التصدي لاستشراء ذلك الباء المزدوج. وفي الجمهورية الدومينيكية، على سبيل المثال، تعمل رابطة المرأة والصحة في ٥ محافظات، من أجل توعية الجمهور بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعنف القائم على نوع الجنس، وبناء قدرات السلطات المحلية التي تعالج كلتا المسألتين. وساعدت الرابطة المتلقية لمنحة من الصندوق، من

خلال مشاركتها النشطة في عمل اللجنة الوطنية المعنية بتنقيح القانون المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في توفير الاستنارة أيضا لعملية التنقيح المذكورة، مؤكدة بذلك اعترافها الصريح بالصلة بين العنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٢١ - وتركز الجهات الأخرى المتلقية لمنح الصندوق على إنفاذ القوانين التي تعالج العنف ضد المرأة، من خلال تعزيز قدرات النظم القضائية وتحسين إمكانية لجوء الناجيات من العنف إلى القضاء. ووفرت الرابطة الدولية للقاضيات، في شراكة مع رابطة قاضيات زامبيا، التدريب لأكثر من ٨٠ قاضية في المناطق الريفية، و ٣٠ من القاضيات على الصعيد الوطني، بشأن حقوق النساء والبنات وكيفية تشكيل محاكم صديقة للضحايا. وأسفر ذلك التدريب عن تأسيس "حلقات مراجيع" مفيدة للقاضيات الريفيات والوطنيات وللأطباء الشرعيين وغيرهم من أفراد إنفاذ القانون الآخرين. وكان لتلك الحلقات دور حيوي في مساعدة أولئك المسؤولين على تحسين تقييمهم لإفادات الأطفال الشهود وفهمهم لوظيفة الأدلة الداعمة في قضايا الاعتداء الجنسي على الأطفال، وعلى تحديد الأدلة اللازمة لإدانة الجناة، وتعميق إحساسهم باحتياجات الضحايا.

رابعا - توليد المعارف وتنمية القدرات

٢٢ - يقر الصندوق الاستئماني بأن المعارف تكون أشد نفعا عند تبادلها ووصولها مباشرة إلى المستفيدين، مما يوسع فرص تمكنهم من حماية أنفسهم ضد العنف. ويكسر عمل الصندوق احتكار المعارف من خلال سد الفجوات في التغذية العكسية بالمعلومات وربط التكنولوجيا بالاحتياجات الفردية للنساء والبنات. ومثال ذلك أن الصندوق يدعم جهود منظمة الأطباء المناصرين لحقوق الإنسان الرامية إلى تطوير استخدامات الهواتف المحمولة وتجريبها وتعميمها على خبراء الطب الشرعي في ٥ بلدان في وسط وشرق أفريقيا، على نحو يمكن المهنيين العاملين في المجال الصحي في المناطق النائية من تصوير أدلة الطب الشرعي المتعلقة بالعنف الجنسي، وإرسال تلك الصور في هيئة رسائل نصية إلى المستشفيات والمحاكم ومراكز الشرطة في المناطق الحضرية. وهي جهود بالغة الأهمية من أجل كفالة نجاح محاكمات الاغتصاب وإنهاء الإفلات من العقاب على تلك الجرائم.

٢٣ - وبالمثل، تعمل المنظمة الدولية للمرأة في المدن على تحديد أبعاد الاستبعاد الجنساني في القطاع العام ورسم خرائط له على نطاق مدن أمريكا اللاتينية وأفريقيا وشرق أوروبا وجنوب آسيا. وتمكنت المنظمة المتلقية لمنحة من الصندوق أيضا، من إعداد خرائط باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، لكل من أوجه استخدام ومستخدمي المساحات العامة، ومن جمع بيانات عن مدى سلامة المرأة في المدن المستهدفة. وأسفر ذلك المشروع بالفعل عن نتائج

مثيرة للإعجاب. ومثال ذلك أن مجوئا نفذت تحت رعاية البرنامج المحلي للمنظمة في جمهورية ترازيا المتحدة، وتوصلت إلى أن انعدام السياسات يؤثر سلبا على تجارب النساء المتعلقة بالإحساس بالأمان في العاصمة، أدت إلى حشد موارد عن طريق القطاع الخاص من أجل تشييد مركز جديد للشرطة. ونظرا إلى أن هذا البرنامج يعمل على نطاق أربع مدن في أربع قارات، فإنه يتيح فرصة غير مسبوقه للتعليم من التجارب المشتركة بين الثقافات وتوسيع دائرة المعارف العالمية للمنظمة، بشأن العوامل المؤدية إلى حرمان المرأة من حقوقها في المدن.

٢٤ - وتعمل الجهات المتلقية لمنح الصندوق بشكل مطّرد على إنشاء نظم وأدوات لحماية المرأة، واقتسام تلك النظم والأدوات مع الناجيات من العنف والمعرضات لمخاطره. وفي غواتيمالا، ينفذ مجلس السكان أول مشروع من نوعه لمنع العنف القائم على نوع الجنس بهدف كفالة "النجاة بأمان" للطوائف الأصلية في المناطق الريفية، باستخدام منهجية رسم خرائط لسلامة تلك الطوائف، لا من أجل رسم خط أساس وتحليل الحالة فحسب، بل ولتتبع التغيرات التي تطرأ على إحساس البنات بالسلامة أيضا. ووفر المشروع أجهزة النظام العالمي لتحديد الموقع للمراهقات في الأماكن المستهدفة، كي يتمكن من رسم خرائط لمجتمعتهن المحلية (تشمل جميع الأسر المعيشية والمباني والطرق) وتحديد الأماكن التي يشعرن فيها بالأمان أو يتناهن فيها الإحساس بالخطر. ويمكن المشروع أولئك البنات أيضا من اقتسام تلك الخرائط مع زعماء الطوائف والإفصاح عما يثير قلقهن.

٢٥ - وتسد الجهات المتلقية لمنح الصندوق الفجوات الحرجة فيما يختص بالمعارف والتقييم الصارم معا، في مجال معالجة العنف ضد المرأة. وعلى سبيل المثال، ستقوم جهة جديدة متلقية لمنحة من الصندوق في كينيا، وهي منظمة ليفربول لتوفير الرعاية والعلاج للضحايا، بإعداد مؤشرات وطنية للعنف القائم على نوع الجنس وجمع بيانات شاملة لعدة قطاعات عن تنفيذ قانون الجرائم الجنسية. وفي الهند وبنغلاديش، تعمل مؤسسة فير وير (Fair Wear Foundation) وهي منظمة غير الحكومية، من أجل القضاء على التحرش والعنف ضد المرأة في مصانع النسيج الخاصة بالتصدير، من خلال مراجعة حسابات ١٠ مصانع، باستخدام منهجية مراجعة التحقق التي طورها المنظمة، على أساس معايير منظمة العمل الدولية.

٢٦ - وفي عام ٢٠١١، كثف الصندوق الاستثماري جهوده واستثماراته من أجل تنمية قدرة الجهات المتلقية لمنحه على إجراء عمليات رصد وتقييم فعالة، وبغرض تحسين عمليات الصندوق لاستقاء المعارف ونشرها بصفة عامة. ووفر الصندوق تغذية عكسية بالمعلومات التقنية للجهات المتلقية لمنحه، ابتداء من مرحلة إعداد المقترحات، ومرورا بالمساعدة على الإعداد، وانتهاء بتنفيذ خطط الجهات المتلقية المتعلقة بالتقييم. وعلى غرار السنوات السابقة،

تضمنت الدعوة لتقديم مقترحات عام ٢٠١١، للدورة السادسة عشرة لتقديم المنح، توصيات بأن يخصص مقدمو الطلبات نسبة ١٠ في المائة من المنح المطلوبة لأغراض التقييم، وأن يخصصوا نسبة إضافية تتراوح بين ٢ و ٥ في المائة للرصد. وقامت أمانة الصندوق، في عام ٢٠١١، بزيارات شملت ١٣ جهة متلقية للمنح في ٧ بلدان، وذلك بالإضافة إلى عمليات الرصد المنتظمة التي ينفذها المنسقون التابعون للصندوق من مقرهم في المكاتب الإقليمية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. واشتملت تلك الزيارات الميدانية على عقد اجتماعات مع طائفة من الجهات المتلقية للمنح والأطراف المؤثرة في إندونيسيا والبوسنة والهرسك وتايلند والصين وغواتيمالا وكمبوديا وليبيريا.

٢٧ - ويشكل سد الثغرات في قدرات متلقي المنح على تصميم وتنفيذ برامج ومعارف بشأن ما يصلح لإنهاء العنف ضد المرأة، عنصرا أساسيا في ولاية الصندوق الاستئماني، على النحو المبين في إطار الرصد والتقييم وإدارة المعارف للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وقام الصندوق، في عام ٢٠١١، بإضفاء الطابع المؤسسي على قدرة إعداد برامج تدريب للحاصلين حديثا على أموال المنح، في مجال تصميم البرامج بالاستناد إلى الأدلة ورصدها وتقييمها. وعقد الصندوق حلقتي عمل، في بانكوك ونيويورك، لتطوير مهارات متلقي المنح الحاليين والجدد، الذين يصل مجموعهم إلى ١٨ منظمة^(٤). وبالإضافة إلى حلقات عمله السنوية لتطوير المهارات، عقد الصندوق حلقة عمل استغرقت ٣ أيام، وصممت خصيصا لاستيفاء احتياجات الرصد والتقييم لدى متلقي المنح الجدد الذين يعملون على معالجة مسألة تقاطع مسارات العنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية. ومكنت حلقة العمل المذكورة الجهات المتلقية للمنح من تحديد النواتج المشتركة بين المشاريع؛ وتطوير نظام للاتصالات والتعاون فيما بينهم؛ وتبادل الأدوات والموارد والمعلومات في سياق العلاقة بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والعنف ضد المرأة. واستجاب متلقو المنح بحماس لبرامج التدريب التي نفذها الصندوق في مجال تنمية القدرات، وباشروا إدماج أدوات البحث والرصد والتقييم القائمة على الأدلة فيما لديهم من برامج.

(٤) عقدت حلقة عمل استغرقت ٥ أيام، لمتلقي المنح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ والدول العربية بشكل رئيسي، في بانكوك، في الفترة من ٢ إلى ٦ أيار/مايو ٢٠١١، وحضرها أكثر من ٣٤ مشاركا، بمن فيهم ممثلو ١٠ منظمات متلقية للمنح وممثلون للصندوق لأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وفي نيويورك، عقد الصندوق حلقة عمل تمهيدية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/العنف ضد المرأة، استغرقت ٣ أيام، في الفترة من ٧ إلى ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، حضرها ٣٩ مشاركا من ٨ منظمات متلقية للمنح، بالإضافة إلى منسقي هيئة الأمم المتحدة للمرأة دون الإقليميون، ومجموعة من الخبراء الدوليين المعنيين بتقاطع مسارات العنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية.

٢٨ - ولزيادة تضيق فجوة التقييم والمعارف، على النحو المحدد في الرؤية الاستراتيجية للصندوق الاستئماني، أصدر الصندوق تكليفا بإجراء دراسة من أجل رسم خرائط لجميع النواتج التي أثير عليها متلقو المنح في مجال العنف ضد المرأة، من خلال استخدام منح من الدورات العاشرة إلى الرابعة عشرة. و"التقط" فريق من الخبراء نتائج من عمل ٨٠ جهة متلقية للمنح على تنفيذ مشاريع في ٧٣ بلدا. وأتاحت عملية رسم خرائط النواتج المذكورة فرصة لا مثيل لها لتوليد المعارف (تتعلق بالاتجاهات والأنماط والفجوات) عن المجالات التي تثبت فيها الاستثمارات فعالية قصوى، والكيفية التي يستطيع بها الصندوق تعزيز أفضل الممارسات في تلك المجالات. وكانت تلك هي المرة الأولى التي استخدمت فيها منهجية رسم خرائط النواتج لتحليل النتائج المتصلة بالعنف ضد النساء والبنات على وجه التحديد. وأوضحت الدراسة أن تأثير الصندوق لا يتركز في مجالات قليلة بل ينتشر على نطاق أهدافه وأولوياته بأكملها، وعلى نطاق المناطق كذلك. وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن الصندوق يدعم الأنماط الصحيحة من المنح والنهج الرامية إلى التصدي للعنف ضد النساء والبنات. وتشير النتائج إلى ضرورة أن يواصل الصندوق دعم المنظمات والحكومات على الصعيد المحلي وعلى مستوى المحافظات والمستوى الوطني، باستخدام طرائق واستراتيجيات ونماذج مبتكرة، علاوة على الطرائق والاستراتيجيات والنماذج التي تثبتت فعاليتها من قبل. وأتيح ذلك التقرير للجمهور في أواخر عام ٢٠١١^(٥).

٢٩ - وقام الصندوق الاستئماني، في محاولة لتوسيع قاعدة المشاركة العامة في مكافحة العنف ضد المرأة، بالاستثمار في سلسلة من منتجات الاتصالات ووسائل الإعلام الاجتماعية والأفلام القصيرة، التي سلطت مزيدا من الضوء على برامج الجهات المتلقية للمنح في عدد من المجالات الحيوية. وفي عام ٢٠١١، أصدر الصندوق تسجيلات بالفيديو لإفادات تم الحصول عليها من النساء وأفراد الطوائف المستفيدين من تدخلات الجهات المتلقية للمنح في غواتيمالا وكمبوديا وليبيريا. وتشكل تلك التسجيلات إضافة هامة لمكتبة الصندوق التي تضم منتجات لوسائل إعلامية متعددة تسرد قصص النساء والبنات الناجيات من العنف، وتسرد سير مختصرة للمناصرين الذين يتخذون إجراءات ضد انتهاكات حقوق الإنسان المذكورة. وقد تثبتت فعالية تسجيلات الفيديو القصيرة ومجموعات الصور والقصص السرديّة كأدوات هامة في مجالات الدعوة والتوعية وحشد الموارد للصندوق.

(٥) يمكن الاطلاع على التقرير الكامل عن رسم خرائط النواتج على الموقع الشبكي التالي:

<http://www.unwomen.org/publications/mapping-of-grantees-outcomes-the-united-trust-fund-to-end-violence-against-women-2006-to-mid-2011/>

خامسا - بناء الشراكات الجديدة والملكية وتوسيع نطاق الالتزام

٣٠ - أنشئ الصندوق الاستثماري على أساس شراكات الأمم المتحدة، وهو يعمل على تعزيز ملكيته على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويتمثل أحد المنابر الرئيسية لتعزيز أوجه التآزر هذه، في اللجنة الاستشارية للبرامج المشتركة بين الوكالات، التي تتألف من وكالات الأمم المتحدة على الصعيدين العالمي ودون الإقليمي. ويسدي ذلك الكيان المشورة إلى الصندوق بشأن القرارات الاستراتيجية والمسائل المتصلة بتقديم المنح. وعلى وجه التحديد، تتيح اللجان الاستشارية للبرامج المشتركة بين الوكالات على الصعيد دون الإقليمي، إمكانية إقامة صلات مع جهود الأمم المتحدة الجارية والأولويات الوطنية القائمة. ويكفل هذا الهيكل اللامركزي القائم على أساس تشاركي واسع النطاق، الاتساق الدقيق بين تخصيص الأموال وقدرات واحتياجات البلدان والمناطق المختلفة، الأمر الذي يزيد من أهمية الصندوق فيما يتعلق بالأولويات والسياقات الوطنية بوجه عام.

٣١ - وفي عام ٢٠١١، كانت وكالات الأمم المتحدة المشاركة على الصعيدين العالمي ودون الإقليمي هي: إدارة عمليات حفظ السلام؛ واللجنة الاقتصادية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ؛ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ومنظمة العمل الدولية؛ ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية؛ ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ والتحالف العالمي المعني بالمرأة والإيدز التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ وهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ واليونيسيف؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومنظمة الصحة العالمية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ ومبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع؛ ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى؛ ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وعقدت اللجنة الاستشارية للبرامج ٤ اجتماعات على الصعيدين العالمي ودون الإقليمي، من أجل توفير الخبرة والإرشاد الحاسمين لرسم خطة الصندوق الاستراتيجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥. وعقدت اللجنة ١٨ اجتماعا على الصعيدين العالمي ودون الإقليمي، في ١٦ بلدا، في عام ٢٠١١.

٣٢ - وواصل الصندوق الاستثماري تعاونه الوثيق مع نطاق مع المؤسسات والصناديق التي ينصب اهتمامها على تمكين المرأة، وأقام لأول مرة شراكة مع الصندوق الاستثماري لصالح الضحايا، الذي تأسس بموجب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، بغرض تنفيذ أحكام التعويضات التي تصدرها المحكمة وتقديم المساعدة المادية والدعم النفسي والاجتماعي

للضحايا وأسرههم. وستوفر هذه العلاقة منبرا لتبادل الخبرات والمعارف بشأن أفضل الممارسات لدى متلقي المنح الناشطين في مجال التصدي للعنف ضد المرأة المتصل بالتزاع، وستكون فعالة بوجه خاص عندما يبدأ الصندوق تشغيل "مجال التركيز الخاص الجديد" المتعلق بالعنف ضد النساء والبنات في حالات النزاع وما بعد النزاع والحالات الانتقالية.

٣٣ - وواصل الصندوق الاستئماني دعمه لولايات آليات الأمم المتحدة المختلفة، التي تشمل مفوضية حقوق الإنسان وآليات الإجراءات الخاصة التي أسسها مجلس حقوق الإنسان. وستعمل المكاتب القطرية لمفوضية حقوق الإنسان في تعاون لصيق مع متلقي المنح في الميدان، بغرض كفالة إدماج منظور حقوق الإنسان بشكل فعال في جميع مراحل تنفيذ المشاريع. وعلاوة على ذلك، تسعى دعوة الصندوق السنوية لتقديم المقترحات على وجه التحديد، إلى الحصول على مقترحات من المنظمات التي تعمل من أجل التصدي للفجوات الخطيرة في تنفيذ التوصيات المتعلقة بإنهاء العنف ضد المرأة للمقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه. وتفاعل الصندوق بشكل نشط أيضا مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، أثناء إعداد مشروع مجال التركيز الخاص الجديد المتعلق بالمرأة والنزاع المسلح، وسيواصل هذا التفاعل حينما تشرع المجموعة الجديدة من متلقي المنح في تنفيذ مشروعاتها. ويهدف الصندوق أيضا، من خلال تمويل برامج التصدي للعنف ضد المرأة في حالات النزاع وما بعد النزاع والحالات الانتقالية، إلى توفير الدعم للحملة التي أطلقها الأمين العام تحت شعار "اتحدوا"، عن طريق استهداف أحد عناصرها الرئيسية الخمسة، وهو: التصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع وما بعد النزاع.

٣٤ - وتؤكد الخطة الاستراتيجية للصندوق الاستئماني أهمية الإرشاد على نطاق القطاعين العام والخاص، من أجل استقطاب الموارد والشراكات لكفالة استدامة الصندوق في الأجل الطويل. ونظم الصندوق عدة مناسبات رفيعة المستوى، آخذا في اعتباره ذلك الأمر. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، احتفل الصندوق بمرور ١٥ سنة على تأسيسه، في مناسبة نظمتها حملة "اتحدوا" التي أطلقها الأمين العام، احتفالا باليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة. وتركز موضوع المناسبة على دور الشباب في التصدي للعنف ضد النساء والبنات. وقام اثنان من ممثلي المنظمات الشريكة في لبنان وغواتيمالا، أثناء عرضهما لاستثمار الصندوق في هذا المجال، بالإدلاء ببيانات عن عمل منظمتهما. وأعلن الأمين العام في تلك المناسبة، بدء الدعوة للدورة السادسة عشرة لتقديم المقترحات. وقام الصندوق، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بالتعاون مع مكتب المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، باستضافة مناسبة خاصة للمانحين، من أجل عرض الاستنتاجات الواردة في تقرير

خريطة النتائج، المقدم إلى للدول الأعضاء والمانحين من القطاع الخاص، من أجل حثهم لا على مواصلة مساهماتهم في الصندوق فحسب، بل وعلى زيادتها أيضا.

٣٥ - وفي عام ٢٠١١، أعد الصندوق استراتيجية لجمع الأموال وشرع في تنفيذها، من أجل مقابلة التحدي الذي أطلقه الأمين العام في إطار حملة "اتحدوا"، والمتمثل في جمع ١٠٠ مليون دولار لتوزيعها على منح الصندوق في عام ٢٠١٥. واستفاد الصندوق من الدعم السخي المقدم من حكومات إسبانيا (المتصدرة لقائمة المانحين) وأستراليا والنمسا وفنلندا وأيسلندا وليختنشتاين وهولندا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية، في تغطية المنح المقدمة في عام ٢٠١١، إكمالا للدورة الخامسة عشرة لتقديم المنح. وفي عام ٢٠١١، قدمت حكومة ألمانيا أيضا مساهمة متعددة السنوات، هي الأولى من نوعها في تاريخ الصندوق.

٣٦ - ويعمل الصندوق الاستثماري على توسيع شراكاته مع الشركات التي تبدي اهتماما بأنشطة المنظمات الشريكة، من منطلق اعترافه بضرورة أن يؤدي القطاع الخاص دورا حيويا في إنهاء العنف ضد النساء والبنات. وتصدرت شركة جونسون آند جونسون قائمة شراكات القطاع الخاص مع الصندوق، عام ٢٠١١ أيضا، حيث قدمت الدعم للشراكة المصممة من أجل تعزيز المعارف والتعلم فيما يتعلق بتقاطع مسارات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف ضد المرأة، مع التركيز بوجه خاص على بناء قدرات الجهات المتلقية للمنح. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت مؤسسة ماك لمساعدة المصابين بالإيدز لأول مرة، مساهمة للصندوق من أجل دعم تنظيم حلقة عمل لبناء قدرات مجموعة متلقي المنح الجديدة التي يتركز اهتمامها على مجال تقاطع مسارات الإيدز والعنف ضد المرأة. واستضاف مصرف الأمم المتحدة الائتماني الاتحادي مناسبة ثانية لجمع الأموال للصندوق، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وحث المصرف، وهو طرف في مجموعة مانحي الصندوق من القطاع الخاص، عضويته على المشاركة في جمع الأموال، بالإعلان عن تعهده بمقابلة تبرعاتهم بتبرعات مماثلة، مع تخصيص جميع العائدات لصالح برامج تلك الجهات المتلقية للمنح. وواصلت المنظمة غير الربحية "زونت إنترناشونال" مساهمتها في الصندوق للسنة السابعة على التوالي. ويتلقى الصندوق أيضا الدعم من اللجان الوطنية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في أيسلندا واليابان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وكندا، بالإضافة إلى مساهمات المانحين الأفراد.

سادسا - دورة عام ٢٠١١ لتقديم المنح

٣٧ - تُقدّم منح الصندوق الاستثماري سنويا من خلال عملية مفتوحة وتنافسية وشفافة، تكفل مستوى رفيعا من البرامج ودرجة كبيرة من الدقة في اختيار متلقي المنح. وترمي الدعوة إلى الحصول على مقترحات بشأن مبادرات شاملة، تركز على الوصول بصفة خاصة إلى الجماعات المستعدة أو المحرومة، باتباع نهج مصممة خصيصا لتلبية احتياجات متنوعة. وتُمنح الأولوية للطلبات التي تركز على نهج متعددة القطاعات وعلى التعاون بين مختلف الأطراف المؤثرة؛ والطلبات التي تقدم أدلة على صلاحية مقترحاتها للاستخدام الأمثل للموارد والاستثمار في عمليات التوثيق والتقييم المنهجية والشاملة التي تهدف إلى توليد المعارف وتبادلها. ويوجه الصندوق الخبرات والموارد العالمية، من خلال عملية تقديم المنح، إلى الصعيد المحلي حيث الحاجة الماسة إليها. ويبرز الصندوق أيضا إمكانية توسيع نطاق المبادرات الناجحة، مع التأكيد على أهمية تطوير القدرات الوطنية بغرض تعزيز استدامتها.

تحليل الطلبات

٣٨ - في عام ٢٠١١، بلغ مجموع مذكرات المفاهيم التي استلمت ٥٧٢ ٢ مذكرة، ومجموع المبالغ التي طلبتها تلك المذكرات ١,٢ بليون دولار؛ مقارنة بمجموع مذكرات مفاهيم قدره ١ ٦٤٣ مذكرة، ومجموع مبالغ بمقدار ٨٥٧ مليون دولار، في عام ٢٠١٠، مما يعكس زيادة قدرها ٥٦ في المائة في عدد الطلبات و ٣٨ في المائة في مقدار الأموال، خلال عام واحد فقط. وجاء أكبر عدد من مذكرات المفاهيم المستلمة وأعلى رقم للمبالغ المطلوبة، في عام ٢٠١١، من أفريقيا (٣٥ في المائة)، تليها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٢٩ في المائة)، ثم آسيا والمحيط الهادئ (٢١ في المائة). ومثلت طلبات وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة نسبة ٦ في المائة، والدول العربية ٥ في المائة، والبرامج الشاملة لعدة مناطق ٢ في المائة، من مجموع الأموال المطلوبة. وفي جميع المناطق، جاء أكبر عدد من مذكرات المفاهيم من المنظمات النسائية وغيرها من المنظمات غير الحكومية الأخرى (٨٦ في المائة)، تليها المنظمات الحكومية (٦ في المائة)، فأفرقة الأمم المتحدة القطرية (٢ في المائة).

المنح المقدمة

٣٩ - في عام ٢٠١١، قدم الصندوق الاستثماري مبلغ ١٧,١ بليون دولار في هيئة منح جديدة حصلت عليها ٢٢ مبادرة في ٣٤ بلدا. ومنحت أفريقيا أكبر قدر من الأموال (٤٠ في المائة)، تليها آسيا ومنطقة المحيط الهادئ (٢٥ في المائة)، ثم أمريكا اللاتينية ومنطقة

البحر الكاريبي (١٩ في المائة)، فوسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة (٥ في المائة). وبلغت المنح التي قدمت لمشاريع شاملة لعدة مناطق في عام ٢٠١١، نسبة ٥ في المائة من مجموع منح الصندوق. ولأول مرة حصلت منظمات في العراق وجنوب السودان على أموال من الصندوق. وتمثلت غالبية الجهات المتلقية للمنح في المنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية الأخرى (٨١ في المائة)، تليها المنظمات الحكومية (١٤ في المائة)، فالأفرقة القطرية للأمم المتحدة (٥ في المائة). ويتوقع أن تصل المنح المقدمة في الدورة السادسة عشرة لتقديم منح الصندوق إلى أكثر من ٦ ملايين مستفيد، من بينهم ٤ ملايين تقريباً من المستفيدين الرئيسيين ومليونين من المستفيدين الثانويين.

الملاحم الرئيسية للمنح الجديدة

٤٠ - لا يزال المتلقون الجدد للمنح يعملون في المجالات المواضيعية ومجالات الأولويات التي يدعمها الصندوق الاستثماري، ويعمل بعضهم في شراكة مع المنجزات التي حققتها منح الصندوق السابقة ويستفيد منها، بينما يرسم آخرون خرائط طريق لنهج ومجالات تعلم جديدة في الساحة. وتشمل أمثلة ذلك ما يلي:

(أ) تمثل تهيئة مساحات عامة وبيئات عمل تكفل سلامة المرأة إحدى أولويات اثنتين من الجهات المتلقية للمنح. وفي بيرو، ستعمل حكومة بلدية ليما، التي تشغل منصب العمدة فيها امرأة لأول مرة، على التخلص من التمييز والعنف في المدينة، من خلال وضع ميزانيات تراعي المنظور الجنساني بصورة فعالة، وتوحيد عمليات التخطيط، بغرض كفالة اتساق نهج المدينة تجاه مكافحة العنف القائم على نوع الجنس مع المعايير الوطنية والدولية وتوفير التمويل المناسب له. وسيجري تدريب المسؤولين عن الشؤون الصحية والقضائية في المدينة على توفير الدعم للناجيات من إساءة المعاملة، وإشراك مرتكبي الجنايات من الذكور في دورات تدريب تهدف إلى تغيير سلوكهم من أجل منع استمرار العنف. وستنشئ مؤسسة فير وير نظم لمعالجة العنف في موقع العمل، ليس من خلال العمل مع مصانع المنسوجات وموظفيها في بنغلاديش والهند فحسب، بل، والعمل لأول مرة مع الشركات الأوروبية التي تصدر العمل لتلك المصانع؛

(ب) سيطور البرنامج الشامل لعدة مناطق المعروف باسم "الثقافة الشعبية الهادفة: الشراكة العالمية لوسائل الإعلام التعليمية الترفيهية من أجل التغيير الاجتماعي" المبادرات السابقة التي نفذتها جهات متلقية لمنح الصندوق، بدعم من منظمة "بريكترو" (الهند)، وبوتنوس دي إنكوينترو (Puntos de Encuentro) (نيكاراغوا)، وينفذها في ١٢ بلداً آخر، مع الاستفادة من تجارب شركاء سابقين ومعارفهم وخبراتهم، وإشراكهم في التنفيذ بصفة

منظمات مرجعية للبرنامج. وسيطعن المشروع في الرأي القائل بأن العنف ضد المرأة شيء طبيعي ولا مندوحة عنه، من خلال برامج إعلامية جماهيرية مبتكرة ذات محتوى إيجابي وطابع محلي بحث؛

(ج) ستشكل ٧ جهات جديدة متلقية للمنح بمجموعة ثانية تعمل بشكل حصري في مجال تقاطع مسارات العنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتنفذ مشاريع حيوية في أوكرانيا ورواندا وجنوب أفريقيا وسيراليون وكينيا وملاوي وليسوتو والهند. وقدم الصندوق مبلغ ٦,٢ مليون دولار من أجل دعم تلك الجهود، في عام ٢٠١١. وستواصل تلك المنظمات أيضا، بجانب تطوير الدروس المستفادة من المبادرة الجماعية السابقة المشتركة بين شركة جونسون آند جونسون والصندوق، تطوير قاعدة أدلة بشأن ما يصلح للتصدي لاستشراء الوباء المزدوج للعنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعلى سبيل المثال، سينفذ تحالف النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في ملاوي، برنامجا نموذجيا لتدريب المرأة على المهنة شبه القانونية في مجال قضايا العنف، وحشد جهود المجتمعات المحلية من أجل تجريم الاغتصاب الزوجي، وزيادة حجم الدعم الحالي المقدم للنساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية. وبالمثل، ستوفر المؤسسة الأوكرانية للصحة العامة خدمات صحية وقانونية ذات نوعية جيدة للناجيات المستبعدات والمهمشات حاليا من قبل الدولة، بمن فيهن النساء المشرذات في الشوارع والمصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛

(د) يدعم الصندوق الاستثماري ٥ مشاريع جديدة في مناطق عانت حالات نزاع أو ما بعد نزاع، في عام ٢٠١١، من خلال توفير تمويل قدره ٤ ملايين دولار تقريبا لتلك المبادرات الحيوية، وتقديم منح لمشاريع في العراق وجنوب السودان لأول مرة. وفي دولة جنوب السودان الحديثة الاستقلال، ستساعد اللجنة الأمريكية للاجئين الحكومة في إعداد مبادئ توجيهية لتوفير المعالجة السريرية للناجيات من الاغتصاب وإقامة نظام مأمون للمعلومات، من أجل جمع البيانات عن أحداث العنف في حينها. وسيقوم الأطباء المناصرون لحقوق الإنسان، بدعم من الصندوق، بتدريب خبراء الطب الشرعي في ٥ بلدان في شرق ووسط أفريقيا، حيث تجري المحكمة الجنائية الدولية الآن تحقيقات عن الاغتصاب بوصفه جريمة حرب، بهدف تطوير نظام طبي - قانوني فعال. وفي سيراليون، ستكفل لجنة الإنقاذ الدولية للناجيات من العنف إمكانية الوصول إلى المحاكم من خلال عيادات قانونية متنقلة موجهة، وعن طريق تدريب المسؤولين في الجهاز القضائي وتوظيف قدرات المجتمعات المحلية. وفي كمبوديا، سيكفل قسم دعم الضحايا في الدوائر الاستثنائية بمحاكم كمبوديا، نجاح محاكمة حالات الزواج القسري والجرائم الأخرى التي ارتكبت على أساس نوع الجنس في

ظل نظام الخمير الحمر، عن طريق تمكين الناجيات من المشاركة النشطة في المداولات القانونية. وفي العراق، ستيسر الهيئة الطبية الدولية إمكانية حصول الناجيات على الخدمات الحيوية الصحية والقانونية، وتوفر الدعم لعدد من الوزارات، والتوعية بشأن العنف القائم على نوع الجنس من خلال الإرشاد عبر وسائط الإعلام.

سابعاً - آفاق المستقبل

٤١ - سيواصل الصندوق الاستئماني، وهو يدخل عامه السادس عشر، توفير الدعم للبرامج ذات الجودة العالية المستندة إلى الأدلة، التي تحقق النتائج المستهدفة وتحدث أعلى مستوى ممكن من التأثير. وسيعمل الصندوق، وفقاً للتوجيه الاستراتيجي المرسوم في "رؤيا ٢٠١٥"، على تنمية عملياته المتعلقة بجمع المعارف ونشرها بشأن ما يصلح لإنهاء العنف ضد المرأة. ولأغراض تيسير التعلم المتبادل، سينشئ الصندوق منابر عالمية متعددة للربط بين الجهات المتلقية للمنح التي تستخدم استراتيجيات ومبادرات مماثلة.

٤٢ - وسيواصل الصندوق الاستئماني، من خلال دعوته السنوية للمقترحات، تقديم المنح للمشاريع التي تهدف إلى سد الفجوة في تنفيذ القوانين والسياسات وخطط العمل الوطنية والمحلية، المتعلقة بالتصدي للعنف ضد المرأة. إلا أنه، ولأغراض مواصلة تطوير خطة الصندوق الاستراتيجية التي تتضمن الرؤية المستقبلية للإعلان تدريجياً عن فئات تمويل خاص جديدة، تضمنت دعوة عام ٢٠١١ للمقترحات بشكل بارز، مجال تركيز خاص يتعلق بالتصدي للعنف ضد المرأة في حالات النزاع وما بعد النزاع والحالات الانتقالية. ويعتزم الصندوق توظيف مجال التركيز المواضيعي الخاص هذا باعتباره فرصة لتسخير تلك العملية التاريخية لحشد أطراف مؤثرة متعددة من أجل تنفيذ عمل جماعي للتصدي لأحداث العنف ضد النساء والبنات في سياق النزاعات. ولن يقتصر عمل الصندوق، من خلال مجال التركيز الخاص هذا، على سد فجوة حرجة فحسب في مجال تمويل احتياجات النساء والبنات في حالات النزاع، بل سيرز أيضاً تلك المسألة للعيان على الدوام. وسيتمكن الصندوق، من خلال مجال التركيز الجديد هذا، من تشكيل شبكة موسعة ونشطة من الشركاء ذوي الخبرة في مجال إعادة التأهيل في حالات ما بعد النزاع ذات الطابع الهش، يتم من خلالها تجميع مواردهم ومواهبهم لتشكيل قاعدة تساعد على إنهاء العنف ضد النساء والبنات. وبالإضافة إلى ذلك، سيعزز مجال التركيز الخاص هذا دعم حملة "اتحدوا" التي أطلقها الأمين العام، عن طريق استهداف أحد نواتجها الرئيسية، وهو: التصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع وما بعد النزاع. وسيكمل الصندوق أيضاً سياسات المثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع ومبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع

وعملهما التنسيق، من خلال تعزيز قدرة الآليات القائمة على أرض الواقع، بتوفير الأموال للمنظمات والمؤسسات التي تعمل على معالجة تلك المسألة. وسيوظف الصندوق الشبكات القائمة المشتركة بين الوكالات والعاملة في سياق حالات الطوارئ، حينما تبدأ المجموعة الجديدة من متلقي المنح تنفيذ مشاريعها، في عام ٢٠١٢، بغرض إنشاء علاقات تلاحم على المستوى الميداني، تشمل إدارة عمليات حفظ السلام.

٤٣ - وسيواصل الصندوق الاستثماري، ضمن الجهود الجارية لتحديد المجالات التي تثبت الاستثمارات فيها فعالية قصوى، استخلاص النتائج من عملية رسم خرائط النواتج وقاعدة البيانات الداعمة لها. وسيعمل الصندوق بشكل منهجي، في عام ٢٠١٢، على جمع البيانات عن "التأثير المضاعف" لبرامج الوقاية التي يقدم لها دعماً مباشراً، بغرض تحليل الكيفية التي تحقق بها تلك الجهود نتائج تتجاوز مجال منع العنف ضد النساء والبنات؛ أي، تحليل كيفية تحسن الخدمات المقدمة إلى النساء من حيث النوع والكم معاً، من خلال إحداث تغيير في المواقف والمعايير وأنماط السلوك. وسيقوم الصندوق، في ضوء الاستنتاجات التي يتوصل إليها التقرير، باستكشاف طرائق لتطوير نهج موحد على نحو أفضل، للوقاية الأولية على نطاق جميع الجهات المتلقية للمنح.

٤٤ - وفيما يختص بمتلقي المنح الذين يعالجون مسألة تقاطع مسارات العنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، سيواصل الصندوق الاستثماري توفير مساعدة تقنية موحدة للشركاء، على امتداد فترة تنفيذ المشاريع، بغرض تحديد معايير موحدة للنتائج، ووضع خطوط أساس، وإدماج الرصد والتقييم كجزء لا يتجزأ من برامج أولئك الشركاء. وستنشر، في عام ٢٠١٢، ورقة عن الدروس المستفادة من المجموعة الأولى لمتلقي المنح العاملين في ذلك المجال، بغرض استخلاص الممارسات الواعدة التي تنشأ عن مبادرة التعلم الرائدة هذه. ولا يأخذ الصندوق في اعتباره توثيق الدروس المستفادة فحسب، بل وأهم من ذلك، مسألة التوسع في النهج وأفضل الممارسات التي تثبت فعاليتها في التصدي لاستشراء الوباء المزدوج باعتباره من أولويات التمويل. وسيزداد تركيز الصندوق، مع ازدياد نضجه، على اكتشاف نماذج ونهج معينة تستحق التوسع في تطبيقها على نطاق جميع برامجها.

٤٥ - ونظراً إلى عدد الجهات المتلقية للمنح التي تستخدم حالياً تكنولوجيات نظم المعلومات الجغرافية والهواتف المحمولة باعتبارها أدوات لمنع العنف ضد النساء والبنات، سيقوم الصندوق الاستثماري، في عام ٢٠١٢، بربط هؤلاء الشركاء بشركات تكنولوجية وطنية ودولية، من أجل بدء حوار عن كيفية الارتقاء بتلك الجهود المحلية وإدماجها على نطاق البلديات والمقاطعات في البلد المستهدف.

٤٦ - وسيطلق الصندوق الاستئماني، في عام ٢٠١٢، نظاما إلكترونيا غاية في التطور لإدارة المنح، بغرض رصد النتائج التي يحققها متلقو المنح وتتبعها بكفاءة أكبر، وتيسير إمكانية الاطلاع عليها للجمهور على مستوى العالم. وسيتيح هذا النظام أيضا إمكانية تعزيز تدفق المعلومات بين أمانة الصندوق في نيويورك، والمنسقين المحليين في المكاتب دون الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وعلاوة على ذلك، سيتيح هذا النظام إمكانية تعزيز كفاءة تنفيذ خطة الصندوق للرصد والتقييم. وسيضمن نظام إدارة المنح قاعدة بيانات إلكترونية، من أجل تيسير تقديم التقارير القائمة على النتائج وإجراء التحليلات، على نطاق جميع المنح، وتحديد عناصر المخاطرة وإدارتها، ورصد التقدم المحرز، من حيث تحقيق النتائج واستخدام الموارد.